جامعة زيان عاشور بالجلفة
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
قسم العلوم الإنسانية

محاضرات في مادة

تاريخ الدولة العثمانية

للسنة الثانية تاريخ عام (ل.م.د)

السداسي الرابع

وفق برنامج وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

إعداد

الشافعي درويش أستاذ محاضر أ

chafaiderouiche@yahoo.fr

السنة الجامعية: 1440 هـ – 1441 هـ / 2019 م – 2020 م

مقدمة :

تعتبر مادة الدولة العثمانية من امتع الموضوعات التي يمكن للباحث الخوض فيها ،كما أن المادة التاريخية المتعلقة بهذا المقياس غزيرة ،واقصد بذلك ما كتبه المؤرخون المشارقة والأتراك دون تمييز .لكن هذا بدوره لا يقلل من قيمة الباحث في هذا المقياس أو الدارس له على حد سواء ،بقدر ما يزيد من صعوبة مواضيع المقياس من جهة ،والمسؤولية على الباحث من جهة أخرى .

ومادة الدولة العثمانية مخصصة للسنة الثانية تاريخ عام (ل م د) ،وهي مادة استكشافية تدرس خلال السداسي الرابع ،أي منذ مرحلة ظهور الدولة العثمانية وتأسيسها ،مرورا بمرحلة قوتها ،ومرحلة الفتوحات العثمانية ،وإلى غاية سقوط الدولة العثمانية وإنهاء الخلافة العثمانية في سنة 1924م .ويشمل هذا المقياس عدة مواضيع كما هو موزع حسب البرنامج المسطر من قبل وزارة التعليم العالي

وقد درسنا 4 محاضرات قبل العطلة الربيعية ،وسنحاول استكمال المتبقي من خلال هذه المحاضرات .

المحاضرة السادسة : النظام الإداري للبلاد العربية خلال العهد العثماني:

الإشكالية : كيف كانت سياسة الحكم العثماني ؟وهل أدخل العثمانيون تغييرات جديدة على النظام الإداري للمناطق التي فتحوها ؟أم انهم حافظوا على الموروث الذي وجدوه قبلهم ؟.

1- نظام الحكم العثماني في بلاد الشام :

على الرغم من أن بلاد الشام وقعت تحت حكم العثمانيين ،إلا أنه لم يقع تحت الحكم العثماني المباشر سوى القليل من المدن والقرى .وبقيت بقية البلاد ؛ولاسيما المناطق الجبلية ،تحت حكم أمرائها وشيوخها المتوارثين ،والذين كانوا كالسابق يعقدون الكونفدراليات فيما بينهم ،ويقومون بالحملات مع قواتهم ،ويخوضون الحروب ضد بعضهم البعض ،دون أن يسالوا الباشوات ،ويتمردون عليهم أحيانا ،ويجرى إقرار حقوقهم أحيانا أخرى من ديوان القسطنطينية مباشرة ،رغم الباشوات ودرء لتمرد الباشوات .

فقد كان الباشا يتعهد بان يدفع للباب العالي ؛مبلغا معينا من الإتاوة المفروضة على الباشالك (الباشالق) الخاضع له ،وبالمقابل تقدم إليه وبصورة كاملة دخول منطقته ،التي ينفق منها على قصره وجيشه .وكل ناحية تابعة له كان يفرض عليها بدوره مبلغا ،يتفق وموارد هذه الناحية .وكانت الإتاوة التي يقدمها الباشالك إلى الباب العالي تبقى ثابتة ،ولكن المبالغ التي يجيبها الباشوات من المناطق ، كانت تتغير طبقا للظروف ،ولدرجة جبروت الباشوات أو لأهوائهم .

لقد ظلت سلطة الأمراء والحكام المحليين ،ولاسيما في لبنان على ما كانت عليه قبلا ،فقد كانوا مستقلين في شؤونهم الداخلية في تمام حريتهم ،لا يرجعون إلى الدولة إلا في الأمور الكلية الكبرى ، ولاسيما في عهد الأمراء التنوخيين ،والمعنيين ،والشهابيين ،واللمعيين ،وبني عساف وغيرهم ،فكان أولائك الأمراء ،والمشايخ من ورائهم يقضون بين الناس بحسب مشيئتهم ومنازعهم .

وكانت سورية (بلاد الشام) خلال العهد العثماني قبل سنة 1839م ،مقسمة إداريا على الوجه التالي :

1- ولاية سورية ومركزها دمشق .

2- ولاية حلب وتشمل انطاكية وإسكندرونة ،وألوية في الشمال معظم سكانها من الترك والأرمن .

3- ولاية طرابلس .

4- ولاية صيدا وتشمل بيروت وعكا .

5- متصرفية القدس مركز إدارة فلسطين المرتبطة مباشرة بالعاصمة .

6- المقاطعات ذات الامتياز الإداري ،وقد نالته بحكم الأمر الواقع منذ قدم سورية بعد الفتح الإسلامي ؛من أمراء وإقطاعيين ومشايخ محليين ،فكان التنوخيون في اللاذقية ،وبنو سيفا والأيوبيون في شمال طرابلس ،آل حرفوش في بعلبك وجوارها ،والشيخ ضاهر العمر في بلاد صفد وعكا وبعض فلسطين ،والأمراء المعنيون والشهابيون وغيرهم في لبنان .

وقد كان الحكم في سوريا أقرب إلى الحكم المباشر ،أما في لبنان كان خاضعا لعصبيات عائلية، وسلالات الأمراء المحليين .وقسمت الولاية (الإيالة) إلى وحدات إدارية صغيرة ؛سميت كل واحدة منها سنجقا أو لواء ،وعرفت إدارة السناجق أشكالا مختلفة من الأساليب ،طبقت معظمها في بلاد الشام. وسمت الدولة العثمانية على إدارة الولاية وال أو بكلريكي ،ولم تسمع له بالبقاء مدة طويلة حتى لا يقوى مركزه ،فمثلا توالى على ولاية دمشق 133 وال في أول 180 سنة .

2- سياسة الحكم العثمانية في مصر :

لم ينزع السلطان العثماني سليم الأول الحكم من أيدي الأمراء والحكام ،الذين كانوا يتولون البلاد المصرية ،لئلا ينتفضوا عليه ويثوروا ضده ،فاقر أكثرهم على في ولاياتهم وأقطاعاتهم ،بعد أن فرض عليهم جزية قليلة ،فترك للمماليك في مصر بيكاتهم الأربعة والعشرين ،وهي الإقطاعات التي كانوا يحكمونها بأمر ملوكهم .إلا أنه وضع لها نظاما مماثلا لنظام الولايات العثمانية ،وأطلق عليها اسم سنجق .ولم يقض في وادي النيل إلا على سلطة المماليك العليا .وجعل خير بك نائبا له في مصر مكافأة له على انحيازه إليه في حربه مع طومان بك .

وعند تولي السلطان سليمان القانوني الحكم في سنة 1520م ،وضع قانون يحدد الهيكل الإداري لكل إقليم عثماني ،فلقب في الغرب باسم القانوني .وقد أشاد المؤرخ المصري الجبرتي بإصلاحاته القانونية والإدارية بقوله :((**أسس القواعد وتمم المقاصد ،ونظم الممالك ،وأنار المحالك ،ورفع منار الدين ،وأخمد نيران الكافرين ...ولم تزل البلاد (أي مصر) منتظمة في سلكهم ،ومنقادة تحت حكمهم من ذلك الأوان ،الذي استولوا عليها فيه ،إلى هذا الوقت الذي نحن فيه**)) .

وقد سنت مسودة أول دستور محلي في مصر في سنة 1525م ،وقد قدم إبراهيم باشا الصدر الأعظم للسلطان سليمان المدونة القانونية ،بوصفها جزءا محوريا من مهمته الهادفة إلى إعادة بسط سلطة سليمان القانوني على مصر .وتحدد الوثيقة الاطار الإداري على جميع المستويات حتى مستوى القرية ،وتبين مسؤوليات ذوي المناصب المتعلقة بالحفاظ على الأمن ،وصيانة نظام الري ،وجباية الضرائب ،وتوضح

القواعد التي تحكم مسح الأراضي ،والأوقاف ،وصيانة مخازن الحبوب ،وإدارة الموانئ البحرية .بل تحدد عدد الاجتماعات التي ينبغي للوالي عقدها مع مجلس الدولة الاستشاري ، وهي أربعة اجتماعات أسبوعيا .

وقد أكثرت السلطة العثمانية من تغيير الولاة ،فحكم بعض الولاة أقل من شهر ،فحكم مصر27 واليا خلال القرن الأول (1517-1591) ،منهم اثنان حكموا ثلث المدة .وكان الحكم في مصر حكما ذاتيا ؛يسيطر عليه بكوات المماليك ،توالى على حكمها 100 وال في مدة 280 سنة .

ومن جهة أخرى فقد ترك العثمانيون في القاهرة الأرستقراطية المملوكية المحلية مستمرة في بقائها، وقد تحصنت بقوة داخل الحكومة وفي استثمار الريف ،وقد نمى في البلاد نظام ثلاثي يسعى أطرافه إلى السيطرة على السلطة ،وعلى المغانم التي تحققها ،ويضم الباشا (الوالي) المعين من قبل الباب العالي والانكشاريين ،الذين يسيطرون على العاصمة ،والبكوات الذين يحكمون الأقاليم .وانتهى الصراع بسيطرة البيوتات المملوكية على الحياة السياسية في مصر منذ القرن الثامن عشر ،إلى أن تستقل مصر عن الباب العالي مع عهد محمد علي باشا .

3- أما الحجاز والعراق واليمن :

فقد خلت هذه الولايات الكبيرة من التقسيمات الإدارية ،فكانت اليمن ولاية وكذلك الحجاز ثم أنشئت ولاية جديدة فيما بعد ؛هي ولاية جدة ،في حين حافظت الدولة العثمانية على الأوضاع التاريخية القديمة والعائلات الحاكمة ؛ولاسيما في شمال العراق ،كما اعترفت بشيوخ العشائر البدوية أمراء على عشائرهم ،فكانوا يتمتعون بقسط كبير من الاستقلال .فتمتع شريف مكة والإمام الزيدي في اليمن ،باستقلال ذاتي وبصلاحيات واسعة ،وبخاصة شريف مكة الذي كانت رتبته مساوية لرتبة الصدر الأعظم (رئيس الوزراء) .أما العراق فقد كان يشمل أربع ولايات وهي :البصرة وبغداد والموصل ، وشهريزور في المناطق الكردية .وقد اقتصرت واجبات الدولة على تنظيم استثمار الثروة ، واتخاذ الإجراءات اللازمة لزيادتها وحمايتها ،باعتبار أنها تعود إلى السلطان العثماني ،ثم حفظ النظام وحماية الدولة من الخطر الخارجي بواسطة الجيش .

4- أما الجزائر وطرابلس وتونس :فقد كان النظام الإداري فيها شبيها بباقي الولايات العربية .

ومما سبق يمكن القول أنه لم يحدث العثمانيون تغييرات جذرية في النظام الإداري عند ضمهم للبلاد العربية ،بل حافظوا على نفس التنظيمات ،التي وجدوها قبلهم ،فتركوا التقسيمات الإدارية ،والأسر ،والقادة ،والمشايخ ،الذين كانت لهم امتيازات قبلهم .لكنهم أدخلوا بعض التعديلات التي كانت موجودة في الولايات العثمانية الأخرى ،حتى يضمنوا ولاء المنطقة لهم .